المجلة العلمية التجارة والتمويل
https://caf.journals.ekb.eg

انعكاسات التغيرات الجيوسياسية على الأمن الغذائي والأمن المائي

ماجد عبد العظيم حسن قابيل

أستاذ الاقتصاد المساعد، معهد اكتوبر العالي للاقتصاد مدينة الثقافة والعلوم ، ٦ أكتوبر، مصر

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو 2025

للتأصيل المرجعي: قابيل، ماجد عبد العظيم حسن. انعكاسات التغيرات الجيوسياسية على الأمن الغذائي والأمن المائي(2025)، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد 45 (2)، 473-498.

المعرف الرقمي: **caf.2025.43341610.21608/**

للتواصل مع المؤلف: magedazim@gmail.com

انعكاسات التغيرات الجيوسياسية على الأمن الغذائي والأمن المائي

ماجد عبد العظيم حسن قابيل

معهد اكتوبر العالي للاقتصاد مدينة الثقافة والعلوم ، ٦ أكتوبر، مصر

تاريخ المقالة
متاح على الإنترنت يونيو 2025

المستخلص

تمثل التغيرات الجيوسياسية والتجزئة التجارية تحديات وفرصًا لمصر، وذلك من خلال التعامل بشكل استراتيجي مع هذه التغييرات، حيث تستطيع مصر تعزيز علاقاتها التجارية ومرونتها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي لتنمية أمنها المائي والغذائي، ويعد تنويع الشراكات التجارية، وتشجيع التسويات التجارية غير الدولارية، وتعزيز مرونة سلسلة التوريد، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الإقليميةُ، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتنوع، والاستثمار في رأس المال البشري والابتكار، خطوات حاسمة لمصر لتأمين مستقبل مزدهر في الاقتصاد العالمي المتطور.

تستطيع مصر التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتغيرات الجيوسياسية وتجزئة التجارة و ذلك من خلال تنفيذ هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات، بالاضافة الى الاستفادة من الفرص الناشئة. إن المشاركة في المبادرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وتعزيز التعاون الدولي من شأنها أن تزيد من تعزيز القدرة التنافسية لمصر وضمان النمو الاقتصادي المستدام وضمان الامن المائي والغذائي لها أيضًا، وبالتالي، يجب على مصر أن تظل يقظة واستباقية في التكيف مع المشهد الجيوسياسي المتغير، وان تقوم بتحويل التحديات العالمية إلى فرص ووسيلة للتقدم الاقتصادي والقدرة على الصمود.

الكلمات المفتاحية

التغيرات الجيوسياسية ؛ الأمن المائي؛ الأمن الغذائي؛ الوطن العربي.

1. مقدمة ومشكلة البحث

ان الصراع على المياه والغذاء يتصاعد بشكل كبير في الوقت الحالي بسبب الاستخدام المتزايد لهذه الموارد، بالاضافة الى سوء استغلالها من ناحية وبسبب تحكم البلدان المسيطرة على مصادر الغذاء والمياه من ناحية أخرى، ويعتبر الوضع المائي في العالم سيء جدًا بسبب حدة الخلافات حول تقسيم المياه مما أدى الى إثارة الجدل دوليًا حيال هذه المسألة، باعتبار أن موضوع المياه ذو طبيعة جغرافية وسياسية واقتصادية وقانونية، مما جعل هذه المسألة تحتل حيزًا كبيرًا في العلاقات الدولية بحيث يتم تحضير اجتماعات وندوات دولية تختص بقضية المياه على المستوى العالمي.

إن التقلبات الكبيرة في المشهد الجيوسياسي العالمي لها آثار كبيرة على إنتاج الغذاء والماء وتوزيعهم واستهلاكهم. فببساطة، فإن أمننا الغذائي والمائي في خطر. وإن ضمان إمدادات غذائية ومائية مستقرة وآمنة ليس فقط مسألة استقرار اقتصادي، ولكنه أيضًا عامل حاسم في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وان التحولات العميقة في المشهد الاقتصادي العالمي المدفوعة بتحولات جيوسياسية كبيرة و إنحياز و تفتت في التجارة. أدى الى ضرورة قيام البلدان بإعادة تقييم استراتيجياتها التجارية والاستثمارية على أساس المخاوف الاقتصادية والأمنية الوطنية.

لذلك تتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي :هل تؤدي التغيرات الجيوسياسية العالمية الى التأثير السلبي على الأمن الغذائي والمائي لمصر والدول العربية؟

2. أهمية البحث

تنبُع أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية الأمن الغذائي والمائي في البيئة الجيوسياسية المتطورة وتسليط الضوء أيضًا على أهمية التكامل العربي في تحقيق الامن المائي والغذائي في مصر والوطن العربي، بالاضافة الى دور الحلول المبتكرة في حماية الإمدادات الغذائية العالمية.

3. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الامن الغذائي والمائي والتغيرات الجيوسياسية، و فهم أسباب الصراع في دول العالم بشأن المياه والغذاء، وكذلك الوقوف على طرق إدارة هذا الصراع، كما تهدف إلى محاولة فهم وتحليل طبيعة مشكلة المياه والغذاء وتداخل الأسباب والأطراف في المسألة المائية والغذائية في ظل التغيرات الجيوسياسية في العالم.

4. الدراسات السابقة

1- دراسة سحر البهائي، (2019)، يهدف التقرير إلى رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، وعرضت الدراسة أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي والتحديات التي تواجهه، كما رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي. وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، كما أوضحت نتائج التقرير التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر والتي من أهمها تدهور خصوبة الأراضي الزراعية والتعديات عليها، المخاطر التي تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعي.

2- هاله السيد الهلالي، (2019)، الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة، هدفت هذه الدراسة الى تناول أحد الموضوعات الهامة التى تمس الأمن القومي المصري وهو الأمن المائي ، وتوصلت

هذه الدراســـة الى أنه بالرغم من وجود العديد من الإتفاقيات التاريخية التي تنظم العلاقات بين مصـــر ودول حوض النيل، إلا أن الواقع يؤكد على مخالفة هذه الدول لهذه الإتفاقيات، وتوصى الدراسة بضرورة الإستمرار في النهج التعاوني وتكثيف التواجد المصـري في إفريقيا لمواجهة الدور الخارجي الإسـرائيلي التركي الإيراني القطري الداعم لأثيوبيا في ملف سد النهضة ضد مصر.

3- محمد الشحات الزعبلاوي وغادة عبد الفتاح، (2020)، يستهدف البحث دراسة وتحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، وقيـــاس مدى تأثير كل منها، حيث يمكن تحديد الدور الذي يلعبه كل عامل من تلك العوامل، حتى يصبح من الممكن تحسين حالة الأمن الغذائي في مصر، وقد أوضحت النتائج أن أهم المحددات الرئيسية التي تظهر تأثيرًا إيجابيًا على حالة الأمن الغذائي المصري المقاسة، حيث تؤدي إلى (انخفاض انتشار نقص التغذية) هي: إجمالي صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الحوكمة متمثلة في مؤشر درجة تطبيق القانون، كما تبين أن إدخال تحسينات على السعرات الحرارية الإجمالية تؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ،0.246% كما أن قطاع الزراعة في مصـــر يحتاج إلى المزيد من اســـتخدام تكنولوجيا الإنتاج المتطورة للارتقاء بمستوى الأمن الغذائي.

4- مها رضوان محمد محمد مصطفى، (2024) وهدفت هذه الدراسة نحو تحليل رصد تطور ومؤشرات أزمة المياه في المنطقة العربية مع التركيز على مصـر ، وقد بينت الدراسـة أن المنطقة العربية تعاني من شـح المياه حيث تصل إلى 90 % من السكان وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، وأن مصر جزء لا يتجزأ من ذلك، تتعاظم في تبعاتها بالتأثير سلبًا على قطاعات أخرى كالغذاء. وبالتالي تهديد الأمن القومي بصورة مباشرة تارة من زاوية المياه وأخرى من الغذاء.

5- بن دبله أحمد و خليفي رابح، (2024)، مستقبل الأمن المائي المصـري في ضـل أزمة النهضـة، وهدفت هذه الدراسة الى التطرق لقضية الأمن المائي كأحد أهم التحديات الاستراتيجية لمصر، حيث تسعى دائما إلى تعزيز وتحقيق أمنها المائي لسد احتياجاتها الزراعية والصناعية واحتياجات سكانها الذين يتزايدون باضطراد وما يزيد من عمق وخطورة التحدي أزمة سد النهضة، وقد تناولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع ورهانات الأمن المائي المصري مع التطرق الى مستقبل أمنها المائي في ضل تداعيات أزمة سد النهضة.

5. منهجية البحث

من أجل تحقيق التكامل المنهجي، وتوخي المزيد من الدقة، والموضوعية وصولًا للنتائج؛ اتبعت الدراسة إطارًا منهجيًا متكاملًا، حيث اسـتخدمت المنهج الاسـتقرائي والاسـتنباطي، و المنهج الوصـفي، والتاريخي لاسـتقراء التحولات وابرازها والتعبير عنها والتعرف على آثارها الجيوسياسية في مصر، و متابعة الظاهرة لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل مع مراعاة المتغيرات الزمانية، والمكانية والامكانيات المتاحة في كل فترة.

6. خطة البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية الأمن الغذائي والمائي وواقعهم في مصر.

الفصل الثاني: تأثير التغيرات الجيوسياسية على الامن المائي والغذائي لمصر.

الفصل الثالث: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي والمائي في مصر والوطن العربي.

الفصل الأول: ماهية الأمن الغذائي والمائي وواقعهم في مصر.

1.1. ماهية الأمن الغذائي وأبعاده

بسبب نقص الغذاء في فترة سبعينات القرن الماضي ونقص في الإنتاج ظهر مصطلح الأمن الغذائي وشاع استخدامه.

جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة [الفاو] ، بأن الأمن الغذائي: "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي، ويلبي احتياجاتهم و أذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط (حجام، 2020، ص 3)

يعتبر الأمن الغذائي شرطًا أساسيًا من شروط بقاء الانسان على قيد الحياه، لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدًا بتأمين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، ولذلك فقد قامت إحدى المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان، حيث عرف الأمن الغذائي بأنه "توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية و نوعية كافية تضمن له حياة صحيحة، سليمة ونشطة" (مليكة و سلاطنية، 2009، ص 7).

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD للأمن الغذائي: حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهومًا للأمن الغذائي تمثل في: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط و الصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتمادًا على الإنتاج المحلي أولًا، و أيضًا على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانياتهم المادية. (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، 2010، ص 08).

تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي : عرف البنك الدولي للأمن الغذائي على أنه : "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، يستطيع توفير الغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج العالمي وظروف السوق الدولية " (تواتي، 2019، ص 15).

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة المجتمعات والحكومات على توفير الغذاء الكافي والمناسب للمواطنين على المدى القريب والبعيد ايضًا، بالكم والنوع وبالأسعار التي تناسب الدخل الفردي المتاح (ريم القصوري، 2012، ص 61).

- يتحقق الأمن الغذائى بتحقق أربعة أبعاد رئيسية فى آنٍ واحد وهي: (ايمان رمزي، 2022، ص 1523)

1. التوفُّر المادّي للغذاء :حيث يتحدد (العرض) من الغذاء وفقًا لمستويات المخزون، ومستوى إنتاج المواد الغذائية، وصافي التجارة فيها.
2. الحصول المادي والإقتصادي على المواد الغذائية :إنّ العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر، وإنما توجد عدّة عوامل أخرى مثل الأسواق والأسعار و الدخل والإنفاق تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي.
3. الإستفادة من المواد الغذائية : يجب أن يكون الغذاء صحّي و آمن وصالح للإستخدام البشري ، ويمكن للجسم الإستفادة منه بأكبر قدر من العناصر الغذائية التي يتناولها.
4. استقرار الأبعاد الثلاثة السابقة بمرور الزمن: إنّ عدم الإستقرار السياسي، أو الأحوال المناخية السيئة، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع مع تدني مستويات الدخول) لها تأثير كبير على حالة الأمن الغذائي.

1.2. ماهية الأمن المائي

يعرف الأمن المائي بأنه" توفر الثروة المائية من حيث تنوع مصادرها وطرق استثمارها وكيفية تحسين نوعيتها ومخزونها وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري، والإنتاج الزراعي، والتوازن البيئي، والنمو الصناعي.

كما تعرفه منظمة الأمم المتحدة على أنه "قدرة السكان على المحافظة على إمكانية الحصول على كميات كافية من المياه ذات النوعية المقبولة للحفاظ على سبل العيش ورفاه الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو مستدام، وذلك لضمان الحماية من التلوث المنقول عن طريق المياه والكوارث المتعلقة بالمياه، وللحفاظ على النظم الايكولوجية في مناخ من السلام والاستقرار السياسي (خالد حمزه، 2021، ص159).

وينطلق تحليل مفهوم الأمن المائي لأية دولة من خلال تحليل منظومة الميزان المائي، ويقصد بالميزان المائي عملية المقارنة و الموازنة بين إجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات (الطلب على المياه) و بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية (المعروض من المياه) في فترة زمنية معينة، خلال نفس الفترة الزمنية، أي أن الأمن

المائي لأي دولة من الدول، وفي أي فترة زمنية معينة، هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة، وانعكاس مباشر له، ويأتي الميزان المائي في ثلاث حالات كالآتي:(هشام بن حميده، 2015، ص2)

1-حالة التوازن المائي: عندما يتعادل المعروض من المياه مع حجم الطلب على المياه.

2-حالة الفائض المائي: عندما يكون حجم الاحتياجات أقل من حجم الموارد.

3- حالة العجز المائي: عندما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة، فتحصل عندئذ ما تسمى بالأزمة المائية.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف الأمن المائي بأنه تحقيق التوازن بين الطلب على الموارد المائية المتاحة والمعروض منها، بما يتيح للأفراد الوصول الدائم للمياه العذبة للحفاظ على الحياة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.(وليد زباري، 2019، ص5).

1.3. واقع الأمن الغذائي والمائي في مصر

تواجه الدول في جميع انحاء العالم تحديًا كبيرًا في توفير الأمن الغذائي، وذلك خاصـــة فيما يتعلق بضـــمان توفير الغذاء بكميات كافية وجودة عالية لجميع سكان البلاد، و مصر بصفتها دولة ذات نمو سكان كبير واقتصاد نشط، فإن تحديات الأمن الغذائي من القضايا الحاسمة التي تواجهها.

ووفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023 الصـــادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن الذين يعانون من النقص التغذوي بمصـــر "الحالة التي يكون فيها اســتهلاك الأغذية المعتادة للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية وموفورة النشـــاط" بلغ عددهم خلال الأعوام (2004-2006) حوالي 5 مليون بنسبة 6.4% من إجمالي السكان، فيما كان المتوسط العالمي 12%. وخلال الأعوام (2020-2022) بلغ حوالي 7.8 مليون بنسبة 7.2% وذلك بسبب النمو السكاني الكبير بنسبة زيادة 43.5%.(إيكونوميست إمباكت ، مؤشر الأمن الغذائى العالمي، 2022).

ووفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022، فإن مصر قد حققت 53 نقطة كقيمة المؤشر الإجمالية للأمن الغذائي، لتحتل المركز الـــــــــ 77 حول العالم. بالإضافة إلى مؤشر الجوع العالمي لعام 2022، حيث حققت مصر مستوى معتدل من الجوع، واحتلت المرتبة 57 من أصل 121 دولة

. (إيكونوميست إمباكت مؤشر الأمن الغذائى العالمي، 2022)

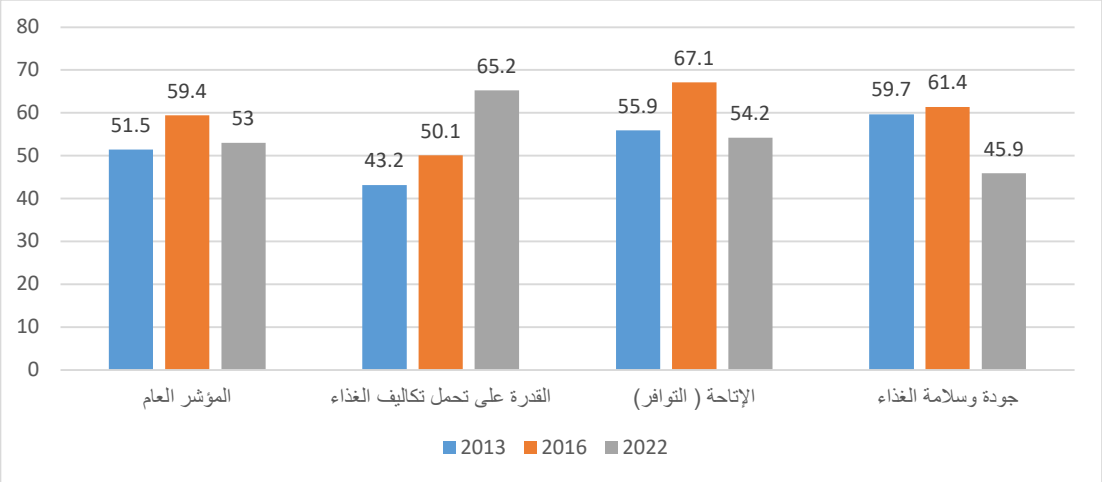

شكل 1: قيمة المؤشر العام للأمن الغذائي ومؤشراته الفرعية بمصر

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية–الكتاب السنوي، اعداد متفرقة

نلاحظ من الشكل رقم (1) السابق أن مصر شهدت تذبذبًا في مركزها في عام 2022، حيث انها انخفضت في جميع المؤشرات معادا مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء الذي سجلت فيه أعلى الدرجات 65.2 نقطه، ونلاحظ أن نقاط القوة في مصر تكمن في تأمين الغذاء بأسعار معقولة للسكان من خلال برامج شبكات الأمان وإدارة أسعار المواد الغذائية بالمقارنة مع أقرانها في المنطقة، ويُعد أداء مصر أفضل في مجال الاستدامة والتكيف، ويرجع ذلك جزئيا إلى إدارة مخاطر الكوارث بشكل أقوى، ومع ذلك لا تزال هناك حاجه لتحسين جودة الغذاء ومراعاة معايير التغذية وتحسين التنوع الغذائي.

ولتحقيق الأمن الغذائي والمائي في مصر فقد قامت الدولة بتنفيذ حوالي 320 مشروعًا زراعيًا تكلفت أكثر من 42 مليار جنيه في مجالات: ضمان الزراعة المستدامة، ودعم التنمية الزراعية وصغار المزارعين، والحد من آثار التغيرات المناخية ومكافحة التصحر. ونتج عن تلك الجهود ارتفاع صادرات مصر من الحاصلات الزراعية خلال الموسم التصديري للعام المالي 2022–2023 بنسبة 24.6% لتبلغ ما قيمته 3.6 مليارات دولار في مقابل 2.9مليار دولار خلال الموسم التصديري 2021–2022. كما تم تصدير 109 آلاف طن حاصلات زراعية لدول أفريقيا بنحو 63 مليون دولار، بالإضافة إلى نحو 72 ألف طن بقيمة 98 مليون دولار لدول الأمريكتين "الشمالية والجنوبية" وأستراليا.

وبحسب بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفض نصيب الفرد من موارد المياه في البلاد من ٢٥٢٦ متر مكعب / سنة في عام ١٩٤٧ إلى أقل من ٧٠٠ متر مكعب /سنة في عام ٢٠١٣، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي ١٠٠٠ متر مكعب / سنة التي تعتبرها الأمم المتحدة ضرورية لتوفير مياه كافية للشرب والزراعة والتغذية. كما استمر هذا التراجع لتسجل ٥٥٠ متر مكعب عام ٢٠١٨ ، واستمر هذا التراجع أيضًا حتى عام 2023 واقترب من ال 500 متر مكعب سنويًا في الوقت الذي عَرفت الأمم المتحدة الفقر المائي على أنه 1000 متر مكعب من المياه للفرد في السنة.

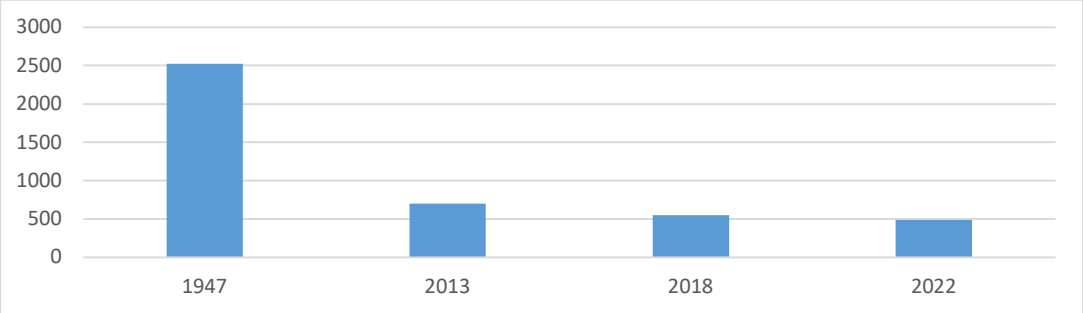

شكل 2:: نصيب الفرد من المياه في مصر

المصدر: البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، سنوات مختلفه.

نلاحظ من الشكل رقم (2) السابق انخفاض نصيب الفرد من المياه في مصر خلال الاعوام العديدة السابقة نتيجة لزيادة النمو السكاني وزيادة الضغط على موارد المياه بالاضافة الى انخفاض حصة مصر من مياه النيل خلال السنوات الماضية.

كما أن مصر لكونها أحد أكثر الدول جفافاً في العالم، بالاضافة الى اعتمادها بشكل شبه حصري علي مياه نهر النيل التي تأتي من خارج الحدود، لذا فإن هذه المعادلة المائية الصعبة تضع حالة مصر كنموذج مبكر لما يمكن أن يُصبح عليه الوضع في العديد من بلدان العالم خلال المستقبل القريب، مع استمرار تحديات الندرة المائية.

وتستهدف خطة الدولة هذا العام في التوسع في المساحات المخصصة لزراعات القمح إلى 3.43 ملايين فدان، و220 ألف فدان للفول البلدي، و 2.8 مليون فدان للذره، إضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة إلى 49%، ومن الفول إلى 30%، ومن الأسماك إلى 98%، ومن اللحوم الحمراء إلى 70%، مع تحقيق فائض تصديري لأصناف عديدة من محاصيل الخضر والفاكهة.(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2024)

كما تعد الثروة السمكية بالإضافة إلى كونها مصدرًا رئيسًا للدخل القومي، فهي أيضًا أحد أهم مصادر الأمن الغذائي ، حيث تمتلك مصر بحيرات عملاقة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج السمكي؛ الأمر الذي حفز الدولة على تشجيع مشروعات الاستزراع السمكي، وسد الفجوة الغذائية، فضلًا عن زيادة الصادرات والحد من الواردات نتيجة توفير أسماك بجودة عالية، حيث بلغ إجمالي انتاج مصر من الثروة السمكية حوالي 2 مليون طن سنويًا.(البنك الدولي تقرير تزايد إنعدام الأمن الغذائي، 2023).

أما بالنسبة الثروة الحيوانية فهي تعد أحد أكثر القطاعات ذات القيمة المضافة الكبيرة للاقتصاد القومي المصري؛ لذا تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا لهذا القطاع لتحقيق إنتاج وطني من اللحوم والألبان يسهم في خفض الفجوة الغذائية ويلبي احتياجات السوق المحلية، بالاضافة الى توفيره بالكميات والجودة والأسعار المناسبة، بالإضافة إلى خفض عجز الميزان التجاري من اللحوم الحمراء. بالإضافة إلى 100 مليار جنيه حجم الاستثمارات في الثروة الداجنة خلال الفترة من (2014-2023).(المرصد المصرى، 2023)

وعلى صعيد القطاع الزراعي المصري، يوضح الشكل التالي تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الاقتصاد المصري من ١٧ مليار دولار إلى ٤٥ مليار دولار خلال الفترة من عام (1990 الى عام 2022).

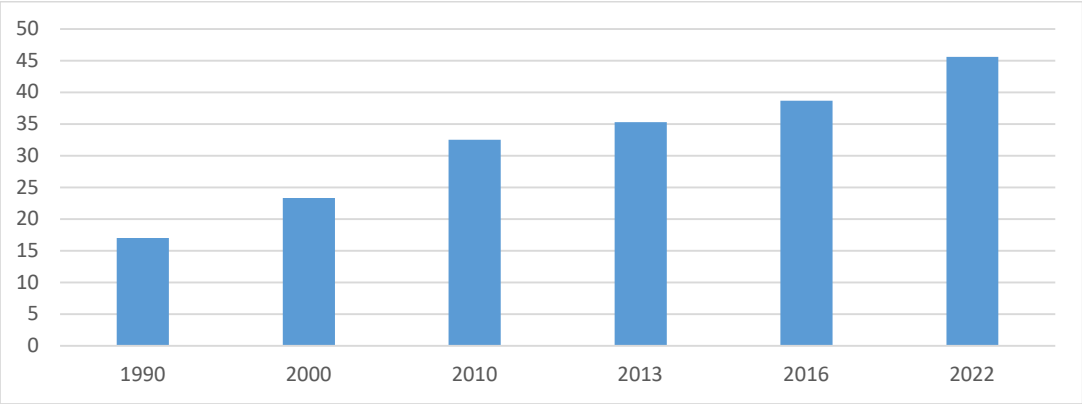

شكل 3: القيمة المضافة في قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010

المصدر: البنك الدولي، سنوات مختلفه.

يتضح من الشكل رقم (3) السابق تراجع القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي من 18.5% عام 1990 إلى 11.8 % عام 2022 . كما تراجع العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين من 39% عام 1990 إلى 21% عام 2019 . أي أنها فقدت قرابة نصف عدد العاملين بها خلال العقود الثلاثة الماضية.

واجمالًا، فإنه بالرغم من تحقيق مصر بعض النجاحات في مجال الأمن الغذائي والمائي في مصر، فإنه يظل أمرًا ذو أهمية قصوى في ضوء التحديات الراهنة والمتغيرات العالمية، إلا أن مصر تواجه تحديات جديدة تستدعي استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، وبالتالي فمن الضروري تعزيز الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين استدامته، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتطوير التكنولوجيا الزراعية، كما يجب أيضًا تعزيز القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية المصرية وتوسيع الأسواق الخارجية، كما ينبغي أيضًا تعزيز الوعي بأهمية الأمن الغذائي وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحقيقه.

الفصل الثاني: تأثير التغيرات الجيوسياسية على الامن المائي والغذائي لمصر

2.1. ماهية التغيرات الجيوسياسية

الجيوسياسية هي مصطلح يشير إلى التغيرات التي تطرأ على الهيكل السياسي الدولي بسبب المتغيرات الاقتصادية، والعســـكرية، والثقافية، والتكنولوجية. وتتمثل هذه التحولات في إعادة تشـــكيل التحالفات الإقليمية والدولية، وتغيير التوازنات العسكرية، وكذلك تأثيرات التطورات التكنولوجية على الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية للدول(ناجي صادق، 2022، ص 36)

2.2. تأثير التغيرات الجيو سياسية على الأمن والسلام العالمي

تعتبر التحولات الجيوسياسية من المحركات الرئيسة التي تساهم في تشكيل بيئة عالمية أكثر تفاعلًا وتعقيدًا. الأمن والسلام العالمي يتأثران بعدد من العوامل المرتبطة بهذه التحولات، ومنها: (ناجي صادق، 2022، ص40):

–التنافس على النفوذ :تتسبب التحولات في ظهور تنافسات جديدة على النفوذ بين القوى الكبرى، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية النزاعات الدولية. مثال على ذلك هو تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي، حيث تعتبر الصين هذا البحر جزءًا من مجالها الحيوي، بينما تعارضه الولايات المتحدة وحلفاؤها.

–الصراعات الإقليمية : ان التحولات الجيوسياسية قد تساهم في تأجيج النزاعات الإقليمية بسبب التغيرات في التحالفات الإقليمية أو النزاعات حول الموارد. مثال على ذلك هو الصراع في اليمن الذي يرتبط بتنافسات إقليمية بين دول الخليج وإيران، مما يعكس تأثير التحولات الجيوسياسية على الأمن الإقليمي والدولي.

–الإرهاب :التغيرات الجيوسياسية قد تؤدي أحيانًا إلى تصاعد تهديدات الإرهاب، كما حدث بعد الحرب في العراق وسوريا، حيث نشأت تنظيمات مثل "داعش"، التي استغلت الفراغ الأمني لتحقيق أهدافها.

2.3. تأثير التغيرات الجيوسياسية على مصر

لقد تغير المشهد الجيوسياسي بشكل كبير بسبب الأحداث الأخيرة التي هزت العالم، مثل جائحة كوفيد–19، والغزو الروسي لأوكرانيا، والصراع في غزة. وقد دفعت هذه الأحداث البلدان إلى إعادة النظر في شركائها التجاريين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى تذبذب العلاقات الاقتصادية العالمية، وبالتالي تضاعفت القيود التجارية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2019، وتوسعت العقوبات المالية، مما يعكس التركيز المتزايد على المرونة الاقتصادية والأمن القومي(المرصد المصري، 2023).

وعلى الرغم من كل هذه الأحداث، ظلت النسبة الإجمالية لتجارة السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة، حيث تراوحت بين 41% و48% منذ الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الاستقرار، فقد انخفضت حصة الصين في الواردات الأمريكية بنحو 8 نقاط مئوية بين عامي 2017 و2023، كما انخفضت حصة الولايات المتحدة في صادرات الصين بنحو 4 نقاط مئوية خلال نفس الفترة. (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو ، 2023)

كما أن قاعدة مصر الاقتصادية المتنوعة وموقعها الاستراتيجي يجعلها في مكانة فريدة في الاقتصاد العالمي، حيث تواجه مصر العديد من الفرص و التحديات على حد سواء، حيث تعمل التوترات الجيوسياسية على إعادة تشكيل تدفقات الاستثمار و طرق التجارة، وبالتالي ينبغي على مصر أن تتبنى مايلي (ايه حمدي، 2024، ص 82):

1. تنويع الشركاء التجاريين

يجب على مصر تنويع شراكاتها التجارية، ويمثل تجزئة التجارة العالمية فرصة لها من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول عبر الكتل الجيوسياسية المختلفة، حيث تستطيع مصر تقليل اعتمادها على أي شريك منفرد، وبالتالي تعزيز الاستقرار

التجاري. فعلى سبيل المثال، يمكن لمصر توسيع تجارتها مع دول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك من خلال البحث عن اتفاقيات جديدة والاستفادة من الاتفاقيات التجارية القائمة.

2. التحول في أنماط التجارة

تعتبر مصر بمثابة وسيط رئيسي بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، نتيجة تراجع التجارة المباشرة بينهم، ومن الممكن أيضًا أن يصبح دور مصر في سلاسل التوريد العالمية أكثر بروزًا، خاصة كمركز عبور للبضائع التي تمر عبر قناة السويس. ويمكن أيضًا لهذه الميزة الاستراتيجية أن تجتذب المزيد من التجارة والاستثمار إلى مصر، مما يعزز نموها الاقتصادي.

3. تعزيز المرونة الاقتصادية

يجب على مصر تعزيز المرونة الاقتصادية ، فهو يعد أمر بالغ الأهمية وذلك للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاضطرابات العالمية والاستفادة من الفرص الجديدة.

4. مرونة سلاسل التوريد

لابد من تقليل اعتماد مصر على سلاسل التوريد الخارجية، وذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية وقدرات الإنتاج المحلي. و أيضًا من شأن تعزيز الصناعات المحلية، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والتصنيع والتكنولوجيا، أن يعزز قدرة الأمن الاقتصادي على الصمود في مصر.

5. الاستثمار الأجنبي المباشر

بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر التقليدية التي يمكن أن تتراجع، وبالتالي فيمكن لمصر جذب الاستثمار من الدول التي تبحث عن وجهات استثمارية مستقرة واستراتيجية، وذلك عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم من خلال الإصلاحات التنظيمية والحوافز، حيث تستطيع مصر أن تضع نفسها كوجهة مفضلة للمستثمرين العالميين، كما أن إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على طول الخطوط الجيوسياسية يمثل مخاطر وفرصًا لمصر.

6. الاعتماد على الدولار

قامت بعض الدول بإعادة النظر في اعتمادها الكبير على الدولار نتيجة التحولات الجيوسياسية. وبالنسبة لمصر، فمن الممكن أن يؤدي تشجيع استخدام العملات البديلة في الاتفاقيات التجارية واستكشاف الصفقات التجارية الثنائية التي تتجاوز الدولار إلى تعزيز الاستقرار الاقتصاد، كما أن تنويع تكوين العملة في معاملاتها و احتياطياتها الدولية يمكن أن يخفف من المخاطر المرتبطة بتقلبات الدولار والتوترات الجيوسياسية.

7. الاستفادة من موقعها الاستراتيجي

تتمتع مصر بموقع استراتيجي مميز يمكنها من العمل كحلقة وصل في الاقتصاد العالمي المجزأ. وتستطيع مصر تعزيز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي من خلال الاستفادة من موقعها، حيث يمكنها تسهيل تدفقات التجارة والاستثمار بين الكتل الجيوسياسية وبعضها البعض.

8. تطوير البنية التحتية

يمكن لمصر تطوير بنيتها التحتية وقدراتها اللوجستية وتعزيز دورها كجهة وصل، وذلك من خلال تطوير الموانئ وتوسيع شبكات النقل والاستثمار في التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات الجمركية، وبالتالي جعل مصر مركز عبور أكثر جاذبية للتجارة العالمية.

9. اتفاقيات التجارة الإقليمية

. يمكن لاتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشراكات داخل الشرق الأوسط أن توفر لمصر إمكانية الوصول إلى أسواق أكبر وتعزيز التعاون الاقتصادي، حيث أن المشاركة الفعالة في اتفاقيات ومبادرات التجارة الإقليمية يمكن أن تعزز التكامل الاقتصادي لمصر مع الدول المجاورة، ويمكن لهذه الاتفاقيات أيضًا جذب الاستثمار الأجنبي من خلال توفير بوابة للمستثمرين إلى أسواق إقليمية أوسع.

10. الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار

يجب على مصر تعزيز قدرتها التنافسية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز الابتكار، فمن الممكن أن يؤدي إعطاء الأولوية للتعليم والتدريب المهني والبحث والتطوير إلى بناء قوة عاملة ماهرة قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن الممكن أيضًا أن يؤدي الابتكار في القطاعات الرئيسية، مثل التكنولوجيا والتصنيع، إلى زيادة الإنتاجية وجذب استثمارات عالية القيمة.

2.4. التحديات التي تواجه مصر في تنفيذ حلول الأمن المائي والغذائي

1- الاعتماد على الواردات، والصدمات الخارجية

تعتبر مصر عرضة لاضطرابات التجارة الدولية مما قد يؤثر على إمداداتها الغذائية، حيث تعتمد مصر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، وهذا الاعتماد على مصادر الغذاء الأجنبية قد يتأثر باضطرابات سلاسل التوريد وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وعلى سبيل المثال، سلطت جائحة كوفيد – 19 الضوء على نقاط الضعف في سلاسل الإمدادات الغذائية، وممّا لاشك فيه فأنّ إنخفاض قيمة الجنيه المصرى كعملة محلية مقابل العملات الأجنبية الاخرى أثّر تأثيرًا سلبيًا على قيمة المواد الغذائية المستوردة والأسمدة والبذور، وبالتالي أثّر على إمكانية حصول المواطن المصري على السلع الغذائية بأسعار مناسبة للدخل، كما أن التوترات وعدم الإستقرار السياسي أدى الى إستغلال الفرصة من ضعاف

النفوس بمخالفة القوانين والقيام بالتوسع العمراني على حساب مساحة الأراضي الزراعية كما حدث بعد ثورة يناير 2010، بالاضافة الى تحويل الأنماط الغذائية والنُظم الزراعية والغذائية من الريف الى الحضر ممّا أدى إلى التصحّر، وكما حدث أيضًا أثناء مكافحة الإرهاب من تجريف للمحاصيل الهامّة مثل الزيتون في شمال سيناء وبالتالي أدى إلى تدهور الأمن الغذائى للمواطنين حيث أن هذه المحاصيل الزراعية تمثل مصدر الدخل بالنسبة لهم (فاطمه نسيم، 2021، ص 146).

2- النمو السكاني

تواجه مصر تحديًا كبيرًا أمام تنفيذ حلول الأمن المائي والغذائي، حيث أدى النمو السكاني السريع في مصر (والذي يرجع في المقام الأول إلى التدفق الهائل للوافدين) إلى زيادة كبيرة في الطلب على الموارد بما فيها المياه العذبة للشرب والزراعة والصناعة. فتسبب ذلك في ازدياد الضغط على الموارد المائية والغذائية المحدودة في الدولة، وإن تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات التعداد المتزايد من السكان وضمان الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الماء والغذاء بشكل مستدام يمثل تحديًا معقدًا وفريدًا يجب على مصر مواجهته للحفاظ على رفاه سكانها حاليًا وفي المستقبل(المجلس الوطني المصري للتنافسي، 2024).

يواجه تنفيذ حلول الأمن المائي والغذائي على نطاق عالمي العديد من التحديات وتشمل العقبات الرئيسية عدم كفاية التمويل والصراعات السياسية وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية الداعمة لها، واختلاف أولويات الدول، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب معالجة هذه التحديات في كثير من الأحيان استثمارات طويلة الأجل وجهودًا يجب تنسيقها بين الدول، مما يجعل التعاون الدولي أمرًا بالغ الأهمية، كما يتطلب التغلب على هذه العوائق التزام الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص بتحديد الأولويات وتمويل المبادرات التي تعزز الأمن الغذائي والمائي ومعالجة المشكلات النظامية الأساسية التي تعيق التقدم. (المجلس الوطني المصري للتنافسية، 2024).

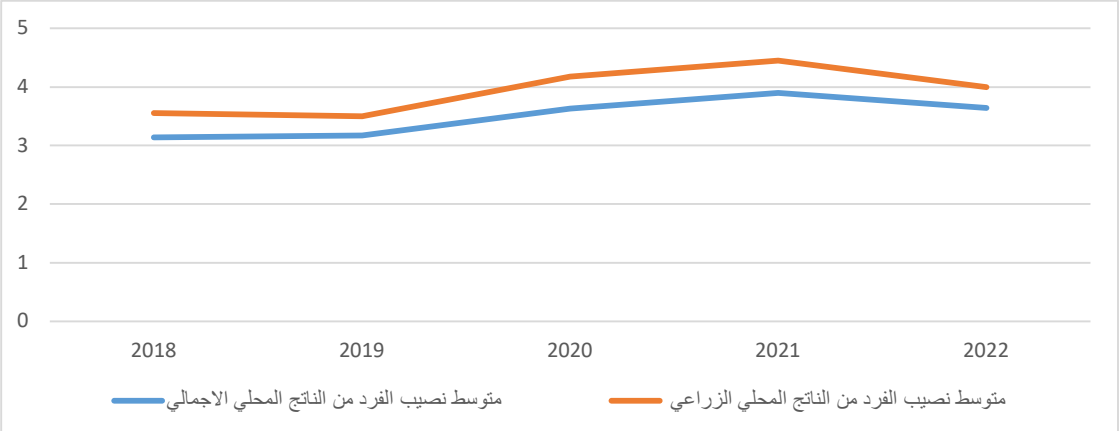

شكل 4: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي والإجمالي بالألف دولار

المصدر: البنك الدولي، أعداد مختلفة.

نلاحظ من شـــكل رقم (4) الســـابق أن نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض عام 2022 عن العام السابق له مباشرة، كما انخفض ايضًا نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في عام 2022 عن سابقه في عام 2021 و عام 2020 ، ويرجع ذلك الى العديد من الاســـباب منها نقص المياه وتدهور الاراضـــي الزراعية بالاضـــافة الى بعض العوامل الاقتصادية مثل نقص التمويل الزراعي.

3- موارد المياه العذبة محدودة

تقع مصـــــر في منطقة ذات موارد مياه عذبة طبيعية محدودة للغاية، وتعتبر التحديات المتعلقة بندرة المياه فيها أكثر حدة وإلحاحًا مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى، وتمتلك مصـــــر موارد محدودة من المياه العذبة وتأتي معظم إمداداتها المائية من تحلية مياه البحر واســـتخراج المياه الجوفية من إحدى المشـــكلات التي تواجه محطات تحلية المياه في مصـــر حاليًا بما في ذلك العواقب البيئية لتلك المحطات، وصـــــرف المحلول الملحي في البحر، والكمية الكبيرة من الطاقة اللازمة لعمليات التبريد والتدفئة وضغط بخار مياه البحر في المحطات. (حنان بدوي وحنان السمني، 2019)

4- إنتاج الغذاء والزراعة

تواجه مصـــر تحديات كبيرة في مجال إنتاج الغذاء والزراعة محليًا، ويرجع ذلك أســـاسًـــا إلى قلة الأراضـــي الصـــالحة للزراعة، حيث أن الحرارة الشديدة وقلة هطول الأمطار تجعل الحفاظ على أساليب الزراعة التقليدية أمرًا صعبًا. ويزداد تعقيد الجهود الرامية إلى زراعة المحاصيل محليًا بسبب ندرة التربة الخصبة، والتي تعيق هذه العوامل البيئية مجتمعة قدرة مصر على إنتاج ما يكفي من الغذاء محليًا، مما يحتم استكشاف تقنيات زراعية مبتكرة ومستدامة يمكنها أن تزدهر في مثل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، ص 10)

5- العوامل المناخية والبيئية

تتعرض المناطق الساحلية المنخفضة في مصر لخطر العمر بسبب العديد من العوامل منها ارتفاع منسوب مياه البحر، مما يهدد البنية التحتية الأســـاســـية وقد يؤدي أيضًـــا إلى تلويث مصـــادر المياه الجوفية، وتؤكد تلك القابلية للتأثر بالعوامل المناخية على الحاجة الملحة والضرورية إلى تطوير حلول مستدامة ومبتكرة لضمان إمدادات مستقرة من الغذاء والماء لجميع سكان مصر، هذا إلى جانب التكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ (التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، 2023).

الفصل الثالث

متطلبات تحقيق الأمن الغذائي والمائي في مصر والوطن العربي

لتحقيق الأمن الغذائي والمائي في مصـــــر والوطن العربي، يجب علينا التركيز على عدة محاور رئيســـية وهي: زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، تحســـين إدارة المياه، تعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة، وتبني ممارســـات

زراعية مسـتدامة، كما يلزم أيضًـا تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بين مصـر و الدول العربية الاخرى، وفيما يلي سوف نتناول هذه المحاور بشيء من التفصيل.

3.1. بالنسبة للأمن الغذائي

1- تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي: لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي المصري أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي وحدة والتاريخ والدين)، هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في مصر و البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي للسكان، فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية، كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتج المصري والعربي أكثر قدرة على المنافسة لما سينجز عن التخصص الإنتاجي من خفض في التكاليف واستفادة من مزايا الإنتاج المتسبع.

وبما أن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيعمل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية فإنه سيزيد من مرونة عناصر الإنتاج، مما سيسمح بزيادة حجم الإنتاج ليواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية، وهكذا فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة وحل المشكلة الغذائية في مصر و الوطن العربي، كما أن مقومات هذا التكامل متوفرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيًا وغير مستغلة استغلالًا كاملًا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية، كما أن هذا التكامل سيحدث تغيرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية (القادر، 2014، ص 150) .

إنّ التكامل الزراعي العربي يصب في مصالح كل الدول العربية، ولقد أظهرت الازمات العالمية الحالية، أنّ الأموال ليست بديلًا عن الغذاء، ومن خلال التكامل الزراعي العربي، يمكن لمصر والدول العربية أن تصبح مكتفية ذاتيًا بل مصدّرة للغذاء، لأنّ الموارد الزراعية من أرض ومياه وقوى بشرية ورأس مال وتكنولوجيا وإدارة، ليست متوازنة داخل كل دولة عربية على حدة، في حين أنها متكاملة ومتوازنة في الوطن العربي، حيث أنّ التكامل الزراعي العربي، من خلال وضع الخطط الزراعية وفقًا للمزايا النسبية وإقامة المشروعات الزراعية العربية البينية، في إطار منطقة التجارة الحرّة العربية، يمكن أن يحقّق الأمن الغذائي العربي، وينعكس إيجابيًا على الإنسان العربي بصفة عامة. (الاسكوا، 2022، ص 20)

2- تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي: إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات وأشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين مصر والوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن فتنمية الإنتاج المصري والعربي تتطلب (الاستيراد – منتجات أولية، منتجات تكميلية...) الذي يؤدي بدوره إلى التصدير المتنوع.

و في هذا الإطار فإن تعميق التعاون مع العالم الخارجي خاصة التعاون المصري –العربي – الأوروبي، يصبح أمرًا أساسيًا وذلك لما يوفر من إمكانيات لزيادة التبادل التجاري بينهم، فالتجاوز والتكامل الاقتصادي وتداخل التاريخ والمصالح المشتركة عوامل تشجع على المضي قدمًا في هذا الاتجاه.

إن حالة التشتت التي تعيشها مصر وما ترتب عنها من غلبة الطابع المصري في العلاقات التي تربطها بالمجموعات والتكتلات الاقتصادية من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بينها وبين هذه المجموعات, فمن الصعب على أية دولة لديها إمكانيات للتصدير أن تستخدمها إذا لم تكن أسواقها أكيدة نسبيًا وأسعارها مناسبة خاصة إذا كان استخدام هذه الإمكانيات يحتاج إلى استثمارات مالية وبشرية مكلفة وهو ما يثبت من جديد أن التكتل الاقتصادي العربي أمر ضروري لتعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي وجعله أكثر تكافؤًا واتزانًا خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية .

إن تطوير وتعميق التبادل التجاري مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضى إحداث تغير كبير في جميع جوانب الزراعة المصرية وتحديثها وهو ما يتطلب التركيز على الأمور التالية (القادر، 2014، ص 155):

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق المحلية والعالمية وهذا ما يتطلب التحكم في كل ما من شانه أن يزيد من فعالية وكفاية الإنتاج الزراعي كالتحكم في التكنولوجيا الزراعية وتحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الزراعي.
- إقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد المصري والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في التكتلات العالمية وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة وتفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى عن طريق تذليل العقبات التي تعترض سبيلها والمتجسدة في (القادر، 2014، ص 138):

– غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء، فالشفافية والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسية الاقتصادية والتجارية يشكل عنصرًا أساسيًا في عملية تنفيذ المنطقة، وينتج عن عدم الإفصاح أو الإعلام والتعريف بهذه السياسات انعكاسات سلبية تؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.

– التمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المحلي المصري والمنتجات المستوردة من الدول العربية الأخرى.

– القيود الغير جمركية المطبقة في مصر وفي العديد من الدول العربية كالقيود الفنية والقيود الكمية والإدارية والقيود النقدية.

3– تعزيز القدرات الإنمائية العربية على أســـاس تكاملي: وذلك من خلال تجنب التكرار في إقامة المشـــاريع المشـتركة واهتمام كل قطر وفق الميزة النسـبية التي يتمتع بها، لتجنب تماثل الهياكل الإنتاجية وتنافسـية السـلع المتشـابهة التي وقفت في السـنوات الماضـية في وجه تطوير التجارة العربية البينية، كذلك لابد في هذا الشـأن إجراء الإصـلاحات الاقتصـادية لتصـحيح الاختلالات الهيكلية، وتهيئة شـروط زيادة الأنشـطة الإنتاجية من خلال تنسـيق تكاملي وإنتاج السـلع القابلة للتجارة بين مصر والبلدان العربية وخاصة التجارة الزراعية (القادر، 2014، ص 140).

4- تطوير مشـــروع البرنـامج الطـارئ للأمن الغـذائي العربي قمـة الكويـت (2009): أقرت قمـة الكويـت الاقتصـادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في الســلع الغذائية الرئيســة التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشــمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه وهي تونس والجزائر والســودان والعراق ومصــر والمغرب واليمن وينفذ المشــروع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030، وذلك بمشـاركة الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يسـفر المشـروع خلال مراحله الثلاث بصـور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6.3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصـيل السـكرية وحوالي مليون طن من المحاصـيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8.6 مليون فرصـــة عمل خلال مراحله الثلاث، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ كما لا يمكن الحكم عليه إلا بعد مشاهدة نتائجه (نعامة، 2017، ص 299)

6- الاسـتراتيجيات والبرامج العربية لضـمان اسـتقرار الأمن الغذائي: يتحقق اسـتقرار الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد والسـكان من الحصـول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، دون وجود مخاطر بفقدان الوصـول إلى الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة أو الأحداث الدورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي لذلك يشير مفهوم الاستقرار إلى أبعاد توفر الأمن الغذائي والوصـــول إليه وإلى الاســـتدامة التي تعني القدرة طويلة الأجل للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تعرض للخطر، وتعني أيضا الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتينة التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة (يشو و بن عيسى، 2023، ص748).

أما بالنسـبة لمصـر فهي تقوم بجهود مسـتمرة لضـمان اسـتقرار الأمن الغذائي، من خلال إعداد اسـتراتيجيات وبرامج وطنية ومتابعة تنفيذها والتي تتضمن تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي، مثل (يشو و بن عيسى، 2023، ص771):

- تطوير شـبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة على الأسـر الفقيرة وخاصـة النسـاء والأطفال.
- تطبيق الإدارة المسـتدامة للموارد الطبيعية المتاحة وترشـيد اسـتخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه.
- خفض معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق.
- دعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسيًا وأفقيًا عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدان من الأراضـي واسـتزراعها، الأمر الذي يسـاعد على تحسـين نسـبة الاكتفاء الذاتي من سـلع الغذاء الرئيسة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان من خلال إنشـاء مشـروعات إنتاج حيواني وإنشـاء مجتمعات صناعية زراعية في الأراضي المستصلحة.

- إنشاء شركات مساهمة للشباب والفئات الاجتماعية ضمن المساحات التي سيتم تخصيصها لهم بالمشروع منعا لتفتيت الحيازات الزراعية.

3.2. بالنسبة للأمن المائي

1- بناء نظام معلوماتي مائي عربي متكامل: كانت المعلومات ومازالت تشكل الركن الرئيسي في التخطيط السليم ووضع السياسات الملائمة لإدارة الموارد الطبيعية بصورة عامة والمائية بصورة خاصة، ونظرًا لأن الموارد المائية هي في تغير مستمر نتيجة العوامل المناخية والأنشطة التنموية فلابد ان يستمر العمل في متابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية. وقد سمح التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات العشر الأخيرة بتوفير الأدوات المناسبة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات المتاحة، وتوفيرها بالشكل المناسب لمتخذي القرار لمتابعة تطور أوضاع الموارد الطبيعية وتوفير برمجيات قواعد المعلومات المتكاملة المرتبطة بنظام المعلومات الجغرافي، ولاشك أن توفير نظم المعلومات المائية مع نظم دعم القرار في إدارة الموارد المائية على المستوى المصري وربطها مع نظام معلومات مائية عربي، سوف يسمح بالمعلومات المتاحة ذات الطبيعة المشتركة وتبادل المعرفة والخبرات ومتابعة تطور الأوضاع المائية في المنطقة العربية وكافة المواضيع المرتبطة بها من حيث الاستخدامات في مختلف القطاعات التنموية(بودية الزهراء، 2019، ص 91).

2 – تحلية مياه البحر: يمكن تعريف المياه المالحة بأنها ذات ملوحة تفوق الحدود القصوى لاستعمالات الشرب والزراعة والصناعة في المناطق المعنية وتوجد هذه المياه في الخزانات المائية الجوفية والبحيرات والبحر. وتبلغ ملوحة مياه البحر حوالي 33غ/ل، ووفقًا للتقديرات هناك 16000 محطة لتحلية المياه تعمل على مستوى العالم، وتنتج حوالي 95 مليون م^3 يوميًا من المياه المحلاة، ويتم إنتاج حوالي 50% منها في الدول العربية، "وتتصدر السعودية الدول المنتجة لأكبر كمية من المياه المحلاة في العالم بنسبة تفوق 22%، أي ما يعادل 7.9مليون متر مكعب يوميًا، تليها الإمارات التي تمتلك أكبر عدد من مشاريع التحلية على المستوى العالمي بأكثر من 266 محطة، وفي هذا الشأن وضعت مصر خطة استراتيجية للتوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر لسد احتياجات مياه الشرب مقسمة على ست خطط خماسية تمتد من عام 2020 حتى عام 2050 بغرض توفير طاقة إجمالية تقدر بنحو134 مليار جنيه مصري، وتمتد الخطة الخماسية الأولى من 2020 الى2025 مستهدفة إنشاء محطات تحلية بقدرة اجمالية 2.866 مليون متر مكعب يوميًا في المحافظات: مطروح، البحر الأحمر، جنوب سيناء، الإسماعيلية، بورسعيد، السويس، الدقهلية، كفر الشيخ، البحيره، وفي عام 2021 بلغ إجمالي عدد محطات المياه النقية المنتجة من مياه البحار 32 محطة بكمية إنتاج قدرها 0.05% مليار متر مكعب (صندوق النقد العربي، 2022، ص66)

3 – الادارة الدائرية للمياه: استعدادًا لمخاطر ندرة المياه المحتملة، يتم اللجوء إلى النهج الدائري في إدارة المياه، حيث يتغير استخدام المياه من عملية خطية تتزايد فيها درجة التلوث (تحول المياه إلى مياه صرف) إلى عملية دائرية يعاد فيها توزيع المياه وردها مرة أخرى للاستمرار في استخدامها، وعلى مستوى المحطات، تتمثل الادارة الدائرية للمياه في النهج القائم على خمسة عناصر، هي: الخفض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والإعادة، والاسترداد.(الاسكوا، 2019، ص 34)

ويبلغ الحجم السنوي لمياه الصرف الصحي المنتجة في العالم حوالي219.7 مليار متر مكعب، يتم جمع 142.3 مليار متر مكعب منها، ويتم معاجلة 129.7 مليار متر مكعب فقط بأمان ويتم إعادة استخدام حوالي 21% من المياه المعالجة بأمان بشكل رئيسي في الري الزراعي والمناظر الطبيعية وملاعب الغولف، وفي المنطقة العربية "تجاوزت المياه العادمة المعاجلة بطريقة آمنة موارد المياه العذبة المتجددة في دول الخليج العربي؛ الامارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، ولا تزال نسبة المياه العادمة المعاجلة بطريقة آمنة ضعيفة في كل من اليمن وسوريا والعراق وليبيا ولبنان. (الاسكوا، 2019، ص 35)

وتستخدم المياه العادمة في مصر بالأساس في زراعة أشجار الغابات، كما تتضمن خطة التشجير المبتكرة زراعة شجرة حب الملوك في صحراء الأقصر، ويتم ريها باستخدام المياه العادمة المعالجة من مدينة الأقصر وتنتج المحاصيل المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، كما تصل الغلة السنوية للهكتار 5 طن من الحبوب، ويمكنها أيضًا إنتاج ما يصل الى1.85 طن من الزيوت (نور الدين، 2024، ص 3019).

4- البحث والتطوير التكنولوجي: تخصص المنطقة العربية موارد محدودة للبحث والتطوير، إذ يقل الإنفاق عن 1% من الناتج المحلي الاجمالي في أغلبية دول المنطقة، ويؤدي شح المياه والاعتماد على الموارد غير المائية التقليدية إلى جعل دور البحث والتطوير التكنولوجي حاسمًا للنهوض بالأمن المائي. ويمكن أن يكون ذلك بتحسين الكفاءة وزيادة الانتاجية، وإمكانية توفير مصادر مياه جديدة، وخفض تكاليف المعالجة وطلبات القطاع على الطاقة، وإتاحة تحسين رصد وإدارة المياه من خلال تكنولوجيا مثل الاستشعار عن بعد. وعلى المنطقة العربية أن تطور وتعزز استخدام التكنولوجيات المناسبة والأساليب المبتكرة لإمدادات المياه وتحليتها ومعاجلة المياه العادمة وغيرها من المصادر غير التقليدية (زباري خليل، 2019، ص 5).

وعلى الرغم من التحدّيات الهائلة التي تواجه مصر والدول العربية، الا انهم يسعون بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية، إلى تنفيذ مبادرات لتحسين الأمن الغذائي. تشمل هذه المبادرة تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال تبني تكنولوجيات حديثة في الزراعة وتحسين إدارة الموارد المائية. ففي جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، مثلًا، طُبِّقت مشاريع لتحسين الإنتاج الزراعي باستخدام أنظمة الري الحديثة وتكنولوجيات الزراعة المستدامة، ما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد من المياه.

كما أنّ التعاون الإقليمي يجب أن يكون أكثر فاعلية، حيث يمكن إنشاء صندوق إقليمي للأمن الغذائي لدعم البلدان المتضررة وضمان استقرار الإمدادات الغذائية في أوقات الأزمات، ويمكن أيضًا تعزيز تبادل الخبرات والتكنولوجيات بين البلدان وبعضها البعض لتحسين أنظمة الإنتاج والتوزيع. كذلك يجب على مصر تعزيز الوعي الغذائي والتغذوي بين السكان، وذلك من خلال حملات التوعية والتثقيف، كما يمكن تشجيع المواطنين على تبني أنماط غذائية مستدامة وصحّية، مما يساهم في تحسين الصحّة العامة وتقليل الفجوات الغذائية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، ص 12)

والجدير بالذكر أيضًا، فإنه يجب على واضعو السياسات التركيز على السياسات التي تُسهّل تجارة السلع والمواد الغذائية مثل إنشاء مناطق جديدة للتجارة الحرّة، وتقليل الحواجز التجارية، وتبني التقنيات الرقمية، وتقليل الحواجز غير

الجمركية، وتعزيز الحوكمة، وتنسيق الممارسات التنظيمية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين مصر والمجتمع الدولي، علمًا بأنّ التجارة الدولية ليست مهمة فقط لتوفر الغذاء، ولكنها تلعب دورًا رئيسيًا أيضًا في تعزيز التكنولوجيا من خلال نقل المعرفة التي يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل وتنمية اقتصاد الدولة.

إنّ توفّر الغذاء في مصر و الدول العربية، يُعد مؤشرًا من المؤشرات المهمّة في ظل أزمة الغذاء التي يمر بها العالم، إذ يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من القياسات الفرعية المهمة، مثل كفاية الإمدادات الغذائية، وخطر انقطاع الإمدادات، وكذلك القدرة الوطنية على توزيع الأغذية، وأيضًا جهود البحث العلمي لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي، ومن هنا وجدنا أهمية هذا المؤشر على المستوى العربي بشكل عام. (خالد حمزه، 2021، ص172).

ووفق نتائج هذا المؤشر عام 2022، نجد أنّ هناك 5 دول هي الأقل أداءًا في توفر الغذاء على الصعيد العربي، وهي على الترتيب: اليمن 27.5%، السودان 30.8%، سوريا 41.3%، الأردن 48.2%، المغرب 51.4%، بينما الدول الـ5 الأفضل في الأداء لهذا المؤشر هي: مصر 75.2%، السعودية 73%، قطر 70.7%، الكويت 68.3%، الإمارات 66.5%.(التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، 2023)

وبينما هناك دول عربية تفتقد المال للحصول على احتياجاتها المعتادة من الغذاء بسبب ارتفاع أسعاره، هناك دول أخرى أيضًا لديها المال لكنها تعاني من مشكلات في التوريد وسلاسل الإمداد، وكذلك تأخّر الجهود المبذولة للاستفادة من التراكم العلمي للنهوض بالقطاعين الزراعي والغذائي، بالاضافة الى ذلك فإن هناك اهمال كبير في الاستفادة من التقدم العلمي والتقني في مجال الري والزراعة، علمًا بأنّ المنطقة العربية كلها لم تكن أصلًا على الطريق الصحيح لتحقيق هدفَيّ التنمية المستدامة بشأن تحسين التغذية والقضاء على الجوع.

ونجد أن الموارد الزراعية ليست متوازنة داخل كل دولة والاخرى في حين أنها متكاملة ومتوازنة في الوطن العربي بصفة عامة، وقد أسفر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ17 المرتبطة بها في عام 2015، عن تجديد الالتزام العالمي بخطة تحويلية تؤدي إلى تحقيق تقدّم اقتصادي واجتماعي وبيئي، على نحو مستدام يقوم على الخصوصيات الإقليمية والمحلية، وفي صلب خطة التنمية الجديدة هذه تقع قضية الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، التي تشكّل مصدر قلق كبيرًا لمصر وللمنطقة العربية، لا سيما في ضوء أزمة الغذاء.

وعلى الرغم من هذه الجهود الجديرة بالثناء، لا يزال الأمن الغذائي مصدر قلق مستقبليًا كبيرًا في المنطقة. فلا تزال الإنتاجية المادية والاقتصادية للموارد الطبيعية منخفضة نسبيًا، ولا تزال المنطقة تتأثّر إلى حد كبير بتقلّبات أسواق الأغذية العالمية، وتشير التوقعات البديلة لآفاق عام2030 ، والقائمة على سيناريوهات وافتراضات منطقية، إلى مستقبل أفضل بعض الشيء للإنتاج المحلي، لكن المنطقة ستظل تعتمد في تلبية احتياجاتها اعتمادًا كبيرًا على واردات الأغذية، ما قد يثير تحديات متزايدة لأقل دول المنطقة نموًا(البنك الدولي، تقرير تزايد إنعدام الأمن الغذائي، 2023).

نتائج وتوصيات الدراسة

نتائج الدراسة

1- إن التقلبات المتزايدة في المشـــهد الجيوســـياســـي العالمي لها آثار مقلقة على توزيع الغذاء وانتاجه واستهلاكه، حيث يمكن أن تتعطل سلاسل الامداد الغذائي نتيجة التغيرات السريعة والشكوك التي تتميز بها البيئة الجيوسياسية.

2- يمكن أن تؤدي النزاعات التجارية وعدم الاستقرار السياسي إلى تقلب الأسعار وتحديات التوزيع وبالتالي نقص الغذاء.

3- يمكن أن تؤدي التوترات التجارية بين الاقتصـــادات الكبرى إلى فرض عقوبات وتعريفات تعوق التدفق السلس للمنتجات الزراعية عبر الحدود.

4- ان الدول النامية وخاصـة مصـر معرضـة بشـكل خاص للاضـطرابات الناجمة عن عدم الاسـتقرار الجيوسـياسـي، فغالبًا ما تعتمد مصـر بشـكل كبير على الأغذية المسـتوردة، فأي اضـطراب في سـلسـلة التوريد يؤدي إلى زيادة الأسعار وبالتالي نقص حاد في الغذاء.

5- يمكن أن تؤدي المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة، مثل المياه والأراضـي الصـالحة للزراعة، إلى زيادة التوترات والصراعات الجيوسياسية، مما يزيد من زعزعة الأمن الغذائي.

6- إن التعاون الدولي بين مصر والدول الأخرى أمر حيوي في مواجهة تحدي الأمن الغذائي العالمي، حيث يمكن أن تؤدي الجهود التعاونية بين البلدان إلى تطوير أنظمة غذائية مرنة يمكنها تحمل الصـــدمات الجيوسياسية، كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي تلعب دورًا حاسمًا في توفير منصة للحوار والعمل وبالتالي تعزيز التعاون بين الدول.

توصيات الدراسة

1- لابد من إقامة تكتل اقتصـادي فعلي: عن طريق التنسـيق بين السـياسـات الاقتصـادية وتنشـيط العمل العربي المشـترك خاصـة في الميدان الزراعي وخلق سـوق عربية مشـتركة (التكامل الغذائي بين مصـر و الدول العربية) وذلك لتقليص الفجوة الغذائية ومواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية.

2- ينبغي على مصـر والدول العربية أن تضـع خلافاتها جانبًا، وأن تركز على بناء أنظمة أمنية جماعية مسـتدامة، لكي تضـمن الوقاية من النزاعات بدلاً من الاكتفاء بإدارتها، حيث أن التحولات الجيوسـياسـية، رغم كونها تهديدًا حقيقيًا، تحمل في طياتها أيضًا فرصـة لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يتماشى مع التحديات المعاصرة، وتحقيق سلام أكثر استدامة.

3- يجب التوجه نحو بناء تحالفات عابرة للحدود، فالتعاون التكنولوجي والاقتصـادي في غاية الأهمية، فالأمن والسلم العالميين لن يتحقق إلا عندما نتمكن من تجاوزةوالصـــراعات العابرة لحقب زمنية طويلة، والعمل جميعًا على بناء مستقبل مستقر ومستدام، يرتكز على الاحترام المتبادل والتعاون المستمر بين جميع الدول والشعوب.

4- يجب إصـــدار تشـــريعات تعمل على تعزيز الأمن الغذائي وتوفير الحوافز للمســـتثمرين و المزارعين في القطاع الزراعي، فإن تحقيق الأمن الغذائي في مصـــر ليس مجرد هدف، بل يعتبر ركيزة أســـاســـية لتحقيق الاســـتقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

5- من أجل ضـمان الاسـتقرار والأمن المصـري و العالمي، ينبغي أن يتم التعامل مع هذه التغيرات الجيوسـياسـية بعناية فائقة، وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي وتطوير اســـتراتيجيات لمنع الصـــراعات. فعلى المســـتوى الإقليمي، تحتاج مصـر والعرب إلى توحيد جهودهم لتقوية أمنهم الجماعي وتعزيز قدراتهم على مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية.

قائمة المراجع

البنك الدولى (2023) ، *تقرير تزايد إنعدام الأمن الغذائي*.

الاسكوا (2019)، التوجه نحو الامن المائي في المنطقة العربية، *الامم المتحدة، بيروت*.

إيكونوميست إمباكت (2022) ، *مؤشر الأمن الغذائى العالمي*.

ايمان رمزي (2022)، العوامل المحددة لواردات مصر من القمح، بحث منشور في *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 32، العدد4*.

ايه حمدي (2024)، الأمن الغذائي في مصر، من التبعية إلى الاكتفاء الذاتي، *المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية*.

بسمة حجام (2020)، العوامل المؤثرة في الامن الغذائي (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر). *أم البواقي، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة العربي بن المهيدي*.

التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية (2023).

حنان بدوي وحنان السمني (2019)، مخاطر سد النهضة على مائدة بحث المنتدى المصري للتنمية المستدامة، *الشبكة العربية للبيئة والتنمية، 13 العدد 256*.

خالد حمزة المعيني (2021)، الامن المائي العربي مدخلات الأزمة والمشاهد المحتملة، *مجلة المعهد (2)*.

ريم قصوري (2012)، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، *رسالة ماجيستير منشوره، الجزائر*.

صندوق النقد العربي (2022)،*التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.

عرعور مليكة، و بالقاسم سلاطنية (2009)، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي و ابعاده. *مجلة كلية الأداب والعلوم الانسانية والاجتماعية*.

فاطمة بودية، و فاطمة الزهراء بن زيدان، و زهية زياني (2019)، الامن المائي العربي بين التحديات واستراتيجيات التحقيق، *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمائية*.

فاطمه نسيم، احمد عبد الفتاح (2021)، معدل النمو الاقتصادي في مصر، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 12، العدد 3*.

فتحي بن يشو، و أمينة بن عيسى (2023)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي ,التحد والحلول.

المرصد المصري (2023)، *الأمن الغذائى المصري بين الواقع والمأمول* ، 15فبراير.

مطاي عبد القادر(2014)، الأمن الغذائي في الوطن العربي ...متى يتحقق وكيف؟ *مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 10*.

مقال منشور في موقع المجلس الوطني المصري للتنافسية (2024)، بعنوان توصيات سياسات للاقتصاد المصري في ظل التحولات الجيوسياسية وتفتت التجارة الدولية.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (2023)، *تقرير الأمن الغذائى والتغذية فى العالم.*

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (2010)، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما*.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2021)، أوضاع الأمن الغذائي العربي.

ناجي صادق شراب (2022)، تغيرات جيوسياسية عالمية*مقال منشور في مجلة الخليج.*

نيرمين محمد نور الدين (2024)، الشروط والمحددات اللازمة لتحقيق الأمن المائي والمهددات له، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مصر.*

هشام بن حميدة (2015)، ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الامن الغذائي ، مداخلة مقدمة الى *المؤتمر الدولي الثامن مصادر المياه والامن المائي، اسطنبول.*

وليد خليل زباري (2019)، حوكمة المياه والتعاون حولها على الصعيد الاقليمي في المنطقة العربية، *أكاديمية الامارات الدبلوماسية، الامارات العربية المتحدة.*

Impact.economist (2024), *project/food security index, egypt*
Albankaldawli (2024). *food-security-update/what is food security*.
fao (2023), *flagship the state of food security and nutrition in the world*.

Abstract

The emergence of geopolitics and commercial fragmentation presents challenges and opportunities for Egypt. By dealing with these changes, Egypt's relations, economic resilience, and active position are affected by securing its support and food security, thus diversifying partnerships, expanding the scope of supply chain powers, encouraging non-US marketing, and attracting direct and diversified investments, Leveraging regional trade agreements and investing in human capital and innovation are crucial steps for Egypt to secure a prosperous future in the evolving global economy. By implementing these policy recommendations, Egypt can mitigate the risks associated with geopolitical shifts and trade fragmentation while capitalizing on emerging opportunities. Participation in regional and global economic initiatives and enhanced international cooperation will further enhance competitiveness For Egypt, ensuring sustainable economic growth and ensuring its water and food security. Finally, Egypt must remain vigilant and proactive in adapting to the changing geopolitical landscape, transforming global challenges into opportunities for economic progress and resilience.

Keywords

Geopolitical changes ؛ water security ؛ food security ؛ the Arab world.